

Distr.: General
5 July 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٩٥ من جدول الأعمال المؤقت*

منع الجريمة والعدالة الجنائية

المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

تقرير الأمين العام

ملخص

أُعِدَّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٦/٦٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وهو يصف عمليات المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، بما في ذلك البرامج والأنشطة الموضوعية التي وضعها لدعم بلدان المنطقة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويناقش التقرير موضوع إدارة المعهد وتسيير شؤونه؛ ويصف التدابير المتخذة لإقامة وإدامة التعاون على الصعيد الدولي والشراقات مع غيره من الوكالات، ويشير إلى مزيد من الفرص المستبانة للتمويل والدعم لأجله. ويتناول كذلك مستقبل المعهد باعتباره مروجاً إقليمياً فريداً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال مبادرات منع الجريمة، ويتضمن التقرير مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، بما في ذلك التدابير العملية الرامية إلى ضمان استدامة المعهد.

* A/61/150.

210806 V.06-55494 (A)



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٧-١	أولاً- مقدمة
٥	١٧-٨	ثانياً- إدارة المعهد وتسيير شؤونه
٥	١٢-٨	ألف- مجلس الإدارة
٦	١٧-١٣	باء- التوجيه العام والإدارة
٨	٣٣-١٨	ثالثاً- البرامج والأنشطة الموضوعية
٨	٢٠-١٨	ألف- لحة عامة
٩	٣٣-٢١	باء- أنشطة المشاريع
١٣	٣٥-٣٤	رابعاً- التعاون والشراكة على الصعيد الدولي
١٤	٤٠-٣٦	خامساً- التمويل والدعم
١٤	٣٨	ألف- الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء
١٥	٤٠-٣٩	باء- منحة الأمم المتحدة
١٦	٤٦-٤١	سادساً- مستقبل المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين: استراتيجيات من أجل استدامة وجود المعهد
١٧	٥١-٤٧	سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات
١٨	٤٨	ألف- اتباع نهج عملي
١٨	٤٩	باء- الترويج لحوار فعال
١٩	٥٠	جيم- إقامة شبكات
١٩	٥١	دال- التعاون الإقليمي

أولا - مقدمة

١ - أُعدّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٦/٦٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وهو يركّز على أنشطة المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وعملياته وتمويله، ويقدم عرضاً مجملًا لأنشطة المعهد الهادفة إلى إذكاء وعي الدول الأعضاء بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وتشجيعها على الامتثال لها. وترمي هذه التدابير جميعها إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في المنطقة.

٢ - ورغم المبادرات الإنمائية الجارية وتوافر الموارد الطبيعية، فإن القارة الأفريقية ما زالت تعاني من انخفاض مستويات الإنتاج وقلة الفرص المتاحة لتكوين الثروات وارتفاع معدل النمو السكاني واتساع انتشار الأمية والأمراض والفقر والمجاعة والبطالة وعدم كفاية سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. ويتفاقم ذلك الوضع من جراء إحالات الخلل الحاصلة في الإدارة الرشيدة وكذلك من جراء النزاعات المدنية والكوارث الطبيعية الفتاكة، مما يوهن قدرة الحكومات على الاستثمار في مشاريع منع الجريمة والتنمية المستدامة الهادفة إلى تعزيز القدرة على إنفاذ القانون وحفظ النظام الاجتماعي وتنظيم البنى اللازمة لإدارة شؤون العدالة بفعالية، وهو مشهد يُضعف أكثر فأكثر القدرة على منع الجريمة. ولطالما كانت النزاعات المدنية الدائمة عاملاً أساسياً من عوامل انتشار الجريمة من خلال الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في مناطق النزاعات، مما يغذي استفحال النشاط الإجرامي، فيؤدي إلى وضع من انعدام الأمن في البلد المعني والبلدان المجاورة ويقوّض الجهود التي تُبذل في سبيل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متناسقة في المنطقة.

٣ - وقد أدت الأحداث التي طرأت في مستهل القرن الحادي والعشرين إلى زيادة مستوى التعاون بين الحكومات مما أفضى إلى السير قدماً نحو التعاون الإقليمي والاندماج والعولمة. وفي أفريقيا، أسفر ذلك الزخم عن ولادة الاتحاد الأفريقي، الذي خلف منظمة الوحدة الأفريقية، وأدى إلى ارتفاع الأصوات منادية باتخاذ إجراء جماعي وإيجاد حلول موضوعية شاملة لمواجهة التهديدات المشتركة، مثل الجريمة وانعدام الأمن واللامساواة بين الجنسين، وتفاوت مستويات التنمية الاجتماعية، والتدهور البيئي، وكذلك بإدماج أفريقيا في الشبكات العالمية. وأدى ذلك أيضاً إلى مبادرات أخرى تشمل إقامة شراكة جديدة لتنمية أفريقيا واتخاذ إجراءات من طرف الاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان الثمانية.

٤ - وقد أخذ يتزايد وعي المنطقة الأفريقية بترابطها بباقي مناطق العالم، وخصوصاً لدى معالجة المسائل التي تُثير قلقاً جماعياً كالجرائم على سبيل المثال. من ثم فإن الاتحاد الأفريقي

يستند في أنشطته إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والتزام فرادى البلدان بالتعاون من أجل الترويج لثقافة قوامها السلم والاستقرار والأمن والديمقراطية والدستورية والتنمية الاجتماعية المستدامة. وفي هذا الصدد، بدأ الاعتراف بمذهب الإدارة الرشيدة، استناداً إلى سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية، وهو شرط مُسبق لازم لأداء نظم منع الجريمة عملها بفعالية. ومن المسائل الأساسية لتحقيق ذلك، الترويج لمجتمع مدني قوي يشمل القطاع الخاص كشريك أساسي في ضمان توفير الخدمات الاجتماعية. واستناداً إلى أهمية منظومات القيم التقليدية الأفريقية القائمة على الرقابة الاجتماعية للعدالة الجنائية وإدارتها، فإنها قد جُسّدت على نحو نظامي في ممارسات فعالة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٥- ومنع الجريمة مفهوم معقد، وخصوصاً فيما يتعلق بالاتجاهات الجديدة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد. وتنطوي قرارات السياسة العامة المتعلقة بالحلول المستدامة الممكنة على مزيج من الاستجابات في التصدي للجرائم تتدرج مما يقدمه أهل الرأي المحليون إلى ما يقدمه الخبراء، حيث تتآزر في ذلك آراء المفكرين والقادة السياسيين والمجتمع المدني والقطاع العام ووسائل الإعلام، بغية إيجاد نهج شامل ومتكامل. وللمعهد دور فريد يضطلع به في هذا السياق. فهو يهدف إلى تجاوز الحواجز القائمة بين الدول، ويدعم التبادل بين الحكومات وتعزيز فرص إنشاء الشبكات، ويدعو إلى تجميع في الموارد المتاحة، وإقامة شراكات فعالة لإيجاد حلول مشتركة، وكذلك تجسيد الرغبة العامة للبلدان في التشارك في العبر المستفادة من تجاربها والاستفادة من المبادرات المتخذة و/أو أفضل الممارسات المتبعة في أماكن أخرى.

٦- وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمر المعهد في تلقي الدعم السياسي من الدول الأعضاء فيه ومجلس إدارته ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجمعية العامة والاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأطراف المهتمة الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص والمدني. وقد استطاع المعهد بفضل ما تلقاه من دعم ومساعدة، بما في ذلك في إطار الشراكات التي أقامها مع الحكومات والوكالات المانحة، أن يقدم المساعدة التقنية للدول الأعضاء فيه والمشاركة في عدد من الأنشطة الهامة.

٧- لكن القيود على الميزانية الناشئة عن الصعوبات التي تواجهها دول أعضاء كثيرة في الوفاء بالتزاماتها المالية للمعهد ما زالت تعوق تنفيذ برامج المعهد تنفيذاً كاملاً. بيد أن تزايد قلق حكومات المنطقة إزاء وقع الجريمة على مبادراتها الإنمائية اقتضى إسناد الأولوية إلى ضرورة اتخاذ إجراءات متسقة، وتحسين مستوى الاستجابة إلى حملة المعهد الرامية إلى تعزيز

الوعي لدى الجهات الممثلة فيه بالبرامج والأنشطة المحددة بهدف حشد الدعم المالي لتعزيز قدرة المعهد على تزويد بلدان المنطقة بالخدمات.

ثانياً - إدارة المعهد وتسيير شؤونه

ألف - مجلس الإدارة

٨ - أدت الصعوبات المالية التي أسفرت عن عدم وجود دعم إمدادي (لوجيستي) إلى تقويض جهود المعهد الرامية إلى عقد الدورة العاشرة لمجلس إدارته، التي اقترحت الجماهيرية العربية الليبية استضافتها في طرابلس. وعُقدت سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع المبعوث الليبي، الذي يمثل رئيس المجلس ومع الممثلة الليبية في كمبالا بغية مناقشة الترتيبات المتعلقة بالدورة الموضوعية.

٩ - وأفضت القرارات التي اتخذها مجلس الإدارة في دورته التاسعة، التي عقدت في كمبالا يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، إلى عدد من تدابير المتابعة، أقرها مبعوثو الدول الأعضاء في المجلس المقيمين في كمبالا، وأيدتها عواصم هذه الدول وممثلوها في الاتحاد الأفريقي، كما أيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وظلت قرارات المجلس كذلك في صميم الزخم الرامي إلى استدامة برنامج الأنشطة وكسب دعم حاسم من الدول الأعضاء والأجهزة ذات الصلة.

١٠ - وقد حثّ مجلس الإدارة، في دورته العاشرة، الدول الأعضاء على الوفاء بمسؤولياتها المالية تجاه المعهد. واستجابة لذلك الطلب، التقى مدير المعهد بالسلطات الحكومية في الجماهيرية العربية الليبية وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعقد اجتماعات مع مبعوثين من كل من إثيوبيا وبوروندي والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا والسودان وكينيا ومصر ونيجيريا، بهدف تعبئة الدعم. وتجري المفاوضات مع حكومتي جنوب أفريقيا ومالي اللتين أعربتا عن اهتمامهما بالانضمام إلى عضوية المعهد. وواصل رئيس المعهد اتصالاته المكثفة مع الدول الأعضاء، مذكراً الحكومات بالتزاماتها المالية. ونتيجة لذلك، قام عدد من الحكومات، بما فيها أوغندا وتونس والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو وموزامبيق ونيجيريا، بسداد اشتراكاتها. وسوف يواصل الرئيس الاضطلاع بحملة تعبئة التماسا للدعم.

١١- وطلب مجلس الإدارة كذلك إلى المعهد أن يستكشف سبلا لتعبئة مزيد من الدعم لبرامجه من مصادر غير تقليدية، مثل القطاع الخاص. وقد أبدت كيانات مؤسسية اهتماما بالترويج لبرامج منع الجريمة التي تعزز عملياتها في المنطقة وتوجد البيئة اللازمة لدعم استثماراتها. وفي ذلك السياق، اتصل المعهد بالقطاعين المصرفي والصناعي في كمبالا وبمعاهد الدراسات العليا، كالجامعات والكليات، لاستهلال برنامج رائد بشأن جرائم الفضاء الحاسوبي. وتمت مناقشة مشروع آخر يتعلق بحالات الاحتيال على الإنترنت "الرصد الحاسوبي" (CyberWatch) مع مصرف التنمية الأفريقي، ويجري النظر فيه. وكذلك، أبدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) اهتماما بالتعاون مع المعهد بشأن برنامج رائد بشأن الممارسات السيئة في الامتحانات في المدارس "رصد الامتحانات" (ExamWatch)، الذي يُنتظر أن يثير كذلك اهتماما لدى المجتمع المدني وباقي الوكالات.

١٢- ونظرا للقلق الذي يساور مجلس الإدارة إزاء الانخفاض الدائم في مستوى تدفق التحويلات المالية، اقترح المجلس أن يجرى استعراض للحاجة إلى المعهد لدى الدول الأعضاء لقياس مدى توقعاتها وأهدافها وقدرتها على دعم وجوده. ويُتوقع أن تناقش هذه المسألة بتفصيل خلال دورة المجلس العاشرة.

باء- التوجيه العام والإدارة

١٣- استجابة لتوصية مجلس الإدارة، عزز المعهد تعاونه مع باقي الأعضاء في شبكة معاهد برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وعلى الصعيد الإقليمي، قدم المعهد اقتراحات لطائفة من الهيئات والمعاهد الجامعية لعلوم منع الجريمة، ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات المدنية، بغية التعاون عن طريق إنشاء شبكة معاهد لأفريقيا بهدف استحداث مبادرات محلية وتعزيزها لمواجهة المشاكل التي تعاني منها القارة. وقد قوبل الاقتراح بالدعم من طرف عدد من الهيئات، من بينها معهد الدراسات الأمنية.

١٤- وما زال المعهد يتمتع بالدعم من طرف البلد المضيف، الذي أدت جهوده التعاونية في المشاريع الرائدة التي استُهلّت في البلد إلى تعزيز آفاق تعميم مثل هذه المشاريع على نطاق أوسع في المنطقة. وما زالت الحكومة المستضيفة كذلك تقدّم مساعدة قيّمة وإرشادات ودعم سياسي للمعهد في التعجيل بحشد مزيد من الدعم من مجتمع المانحين والهيئات الأخرى.

١٥- وعمل المعهد على توطيد تعاونه مع شبكة من الشركاء في المنطقة تضم سلطات إنفاذ القانون والمشرّعين والأجهزة التأديبية وهيئات حقوق الإنسان وواضعي السياسات

العامة. وقدّم المساعدة التقنية على تحسين التعاون بين الوكالات ووضع آلية للدعم المتبادل لتعزيز قدرة الحكومات على مواجهة ما ينشأ من القضايا الدولية ذات الصلة بالجريمة. ونتيجة لذلك، تزايد تدفق الإحصائيات حول الجريمة وكذلك تبادل البيانات الأخرى المستمدة من سلطات الشرطة في المنطقة. وظل المعهد يتلقى تقارير منتظمة من أجهزة إنفاذ القانون وسلطات السجون الوطنية، بما في ذلك السلطات في كل من أوغندا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وسيشيل وغانا وكينيا. ويقوم المعهد بإنشاء مصرف بيانات بهدف رصد اتجاهات الجريمة في المنطقة فضلا عن بناء القدرات اللازمة لموظفي نظام العدالة الجنائية، ونشر المعلومات، وخصوصا المعلومات عن أفضل الممارسات المتبعة.

١٦- وما زال برنامج الزيارات التي يقوم بها المعهد إلى العواصم يشكّل أساسا هاما تستند إليه حملة الدعم المستجدة لأجل زيادة الوعي لدى الحكومات باحتياجات البلدان المعنية فيما يتعلق بإرساء نظم عدالة جنائية مستقرة وقادرة على البقاء. وتزايد المطالبة الصادرة من الحكومات، عبر تزايد الحوار، بالتدخل على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف من أجل تعزيز قدراتها على مكافحة الخطر المتزايد من جراء الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من خلال تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك ترجمة الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية إلى تشريعات وطنية. والعمل جار على إعداد ترتيبات مع السلطات في كل من جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في ذلك الصدد. غير أن الصعوبات المالية لا تزال عائقا شديدا أمام قيام المعهد بمثل هذه الزيارات، وهو يركّز اليوم على تعزيز الاتصالات مع مجموعة الدول الأفريقية في المقر من خلال زيادة التعاون مع وزارة الشؤون الخارجية في كمبالا والبعثة الدائمة لأوغندا لدى الأمم المتحدة بهدف التشاور مع الحكومات المعنية.

١٧- ورغم هذه القيود، واصل المعهد تحسين قدرته على تقديم الخدمات المطلوبة إلى الدول الأعضاء فيه وفقا لاحتياجاتها. واستجابة إلى تزايد النداءات التماسا للمساعدة التقنية، وبخاصة في مجال الاستراتيجيات التقليدية والمحلية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، صاغ المعهد اقتراحات مناسبة، شدّد فيها على أهمية الموارد المحلية المتاحة واستخدام نُهج ابتكارية تراعي الوقائع التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والحاجة إلى تطبيق الصكوك الدولية ذات الصلة. وعلى الصعيد الإقليمي، أصبح من الضروري التركيز على العوامل المشتركة التي تؤثر إيجابيا في عملية التغيير الاجتماعي، والتشجيع على استعراض النظم الجنائية والقانونية بهدف تنسيق نظم العدالة الجنائية وتعزيزها في المنطقة. ونتيجة لذلك، اختار العديد من الوكالات، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المعهد باعتباره شريكا أساسيا في ترويج أنشطة معدة وفقا للاحتياجات الإقليمية في جمع البيانات والتحليل والتدريب ونشر

المعلومات، وتهدف إلى تعزيز إنفاذ القانون ودور القانون ومنع الجرائم التقليدية وكذلك تنفيذ الصكوك الدولية لمراقبة تعاطي المخدرات والفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والأسلحة النارية.

ثالثاً - البرامج والأنشطة الموضوعية

ألف - نظرة عامة

١٨ - يُخلّف انعدام الأمن والنزاعات والفقر والكوارث الطبيعية وتساعد معدلات الجرائم أثراً سلبياً يعوق عملية التنمية الاجتماعية، مما يُبرز أهمية برامج المعهد وأنشطته. ويشعر جميع الشركاء في التنمية، ومنهم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، بالقلق إزاء العلاقة بين التنمية بالجريمة. ومع تزايد التعاون فيما بين الوكالات وإدراك الحكومات بأن منع الجريمة عملية تضم مجموعة متكاملة شاملة من الاستراتيجيات تُستمد من عدّة شركاء معاً، يجري العمل رويداً على إقامة شبكات اجتماعية لمواجهة الجريمة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المعهد يشجّع الدول الأعضاء فيه على المشاركة في المبادرات الإقليمية ذات الصلة، مثل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، وعلى تنفيذ توصياتها.

١٩ - ويعنى المعهد دائماً بتسليط الضوء على مدى مناسبة النهج الإقليمي لمعالجة مشاكل منع الجريمة والعدالة الجنائية، ويعبئ الإمكانات لتحقيق نمو متناسق من خلال الترويج لتعاون فعال فيما بين الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والخبراء. وفي هذا الصدد، استُهلّ برنامج لتبادل الموظفين بين المعهد وعدد من الجامعات؛ وناقش المعهد عملية تبادل مع جامعة غانا؛ وتجري عملية تبادل مع جامعة ماكيري في كمبالا؛ وشُرع في عملية تبادل مع الجامعة المركزية لكارولينا الشمالية في الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، مع زيارة قام بها فريق من الخبراء إلى المعهد لمناقشة المواضيع التالية: (أ) ترويج تبادل أفضل الممارسات؛ (ب) توفير المساعدة التقنية لتعزيز نظم منع الجريمة؛ (ج) توفير الخبرة التقنية وبناء القدرات في منع الجريمة، بما في ذلك إمكانية وضع برامج تبادل الموظفين للطلبة والموظفين المسؤولين.

٢٠- وإدراكا للتحديات الاجتماعية الخاصة الماثلة أمام البلدان التي تواجه صراعات مدنية ونضالا سياسيا، أعد المعهد اقتراحات تعنى بحالة حقوق الإنسان وإنشاء البنى اللازمة لتعزيز منع الجريمة وتوطيد السلم من خلال وضع برامج مصالحة لفائدة تلك البلدان. وفي هذا الصدد، أجريت اتصالات مع بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وثمة جهود تُبذل من أجل الاتصال بالسلطات الصومالية. ودعا المعهد الأجهزة ذات الصلة والدول الأعضاء للحصول على ما يلزم من الموارد البشرية والمادية من أجل تسهيل تنفيذ تلك المبادرات.

باء- أنشطة المشاريع

٢١- خلال الفترة قيد الاستعراض، أعدت و/أو نُفذت المشاريع المبينة أدناه.

١- مشروع الرصد الحاسوبي ("CyberWatch")

٢٢- أعد المعهد دراسة، بالتعاون مع القطاع التجاري والمصرفي ومعاهد الدراسات العليا، لاستكشاف مدى تأثير حالات الاحتيال الناشئة في الإنترنت، مما يثير تحديا جديدا أمام الاستخدام المشروع لتلك الوساطة، وخصوصا فيما يتعلق بالصفقات المالية. وينظر مصرف التنمية الأفريقي في المشاركة في تمويل تنفيذ تلك الدراسة. ويتضمن المشروع، المزمع تنفيذه أولا في أوغندا ثم تعميمه على المنطقة، إجراء حملات إعلامية لفائدة ضحايا الاحتيال المحتملين وإجراء اتصالات مع السلطات التشريعية وسلطات إنفاذ القانون ذات الصلة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل إذكاء الوعي، وكذلك تحديد هوية المحتالين على الإنترنت وملاحقتهم.

٢- مشروع رصد الامتحانات ("ExamWatch")

٢٣- استجابة لدواعي القلق التي أعربت عنها السلطات في المنطقة، وضع المعهد مشروعا لكبح الممارسات السيئة في الامتحانات في المؤسسات التربوية، والتي تؤثر بشدة على الأداء العام في قطاعات متنوعة من الخدمة العمومية لأنها تشجع الفساد والغش في المجتمع. وولّد المشروع اهتماما لدى المدارس ومؤسسات التعليم العالي، وكذلك لدى هيئات أخرى تضم اليونسيف والمنظمات الدينية والمدنية والاتحادات المحلية لأرباب العمل. ويعدّ هذا المشروع مشروعا نموذجيا لاستقطاب الدعم من المصادر غير التقليدية لأنه يهتم المجتمع برمته.

٣- الاتجار العابر للحدود بالأشخاص في نيجيريا

٢٤- أُطلق في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، مشروع مشترك أعدّه المعهد مع حكومة نيجيريا من أجل التصدي للاتجار بالبشر العابر للحدود الوطنية، وقدمت السلطات الدعم المالي واللوجستي لتنفيذه. ذلك أن اتساع انتشار مشكلة الاتجار بالبشر يؤدي إلى عواقب فتاكة في المنطقة. ولذا فإن هذا المشروع يتيح فرصة للترويج لتصديق البلدان الأخرى في المنطقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الملحق بها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥، المرفقان الأول والثاني على التوالي). ويسير المشروع على غرار مشروع مماثل نفذته أوغندا، كما يستند إلى نتائج الدراسة الاستقصائية التي قامت بها الأمم المتحدة بشأن الاختطاف.

٤- الحد من الهجرة السرية إلى الجماهيرية العربية الليبية

٢٥- وُضع مشروع اقتراح استجابة لطلب قدمته حكومة الجماهيرية العربية الليبية التماسا للمساعدة التقنية على التصدي للهجرة السرية. وأوضحت بعثة استشارية أولية بأن مشكلة الهجرة إلى الجماهيرية العربية الليبية ظاهرة إقليمية تقتضي مشاركة البلدان المجاورة مشاركة تامة.

٥- العوامل المسببة لمعاودة الإجرام في أوغندا

٢٦- أدى تعاون المعهد مع حكومة أوغندا إلى إبداء عدد من الاقتراحات تتعلق بوضع خطط عمل وطنية لتعزيز نظام العدالة وإدارة مؤسسات الخدمات الإصلاحية. وعقب المشروع الذي أجري بشأن العمل الاجتماعي في السجون، يُتوقع أن ينجم عن دراسة جديدة أجريت بشأن العوامل المسببة لمعاودة الجرم أثر فعال من حيث التكلفة (عن طريق تقليل تكاليف إدارة السجون) وأن تخلف أيضا أثرا وقائيا. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن القدرة القصوى للسجون الحكومية في أوغندا كانت ٩ ٠٩٤ سجيناً، ومع ذلك فإن عدد النزلاء ارتفع في عام ٢٠٠٥ إلى ١٨ ٦٥٩ سجيناً، ٤٠ في المائة منهم من معاودي الإجرام. ويجسد ذلك على ما يبدو الحالة العامة في المنطقة، والتي تؤدي إلى اكتظاظ السجون والتأثير سلباً على الأوضاع الصحية في السجون. وقد نُظمت في أيار/مايو ٢٠٠٦، حلقة عمل تدريبية بشأن المصالحة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع لفائدة موظفي الرعاية الاجتماعية في دائرة السجون في أوغندا.

٦- دراسة تقييمية للأساليب البديلة في تسوية النزاعات في رواندا

٢٧- استدعى عدد المتهمين الهائل الذين ينتظرون محاكمتهم في رواندا في الحقبة التالية للإبادة الجماعية اللجوء إلى مبادرات عملية تستند إلى الوقائع الاجتماعية والاقتصادية وتحترم الحساسيات الثقافية. وكجزء من برنامج المعهد الرامي إلى وضع مشاريع ابتكارية تستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء ذات القدرة المحدودة في مجال العدالة الجنائية، أعد المعهد دراسة لتقييم فعالية نظام العدالة الجنائية في رواندا يستند بخاصة إلى النظام التقليدي لإقامة العدالة أي نظام العدالة المجتمعي (المعروف باسم "نظام الغاكاكا"). وأجريت اتصالات أولية مع السلطات في كيغالي، ويتم متابعة المفاوضات مع مبعوث رواندا في كمبالا. وسوف تُستخدم نتائج الدراسة لدعم إدماج القيم التقليدية الأفريقية في إدارة نظم العدالة الجنائية التقليدية. وقد أبدت سلطات البلدان المجاورة اهتماما بهذا المشروع. ونظرا لأهمية هذه الدراسة فيما يتعلق بإعادة تأهيل المذنبين وإعادة إدماجهم اجتماعيا، يُتوقع أن تُبدي الأجهزة الدولية والمناطق الأخرى الخارجة من التوترات الإثنية والسياسية اهتماما بنتائج هذه الدراسة.

٧- مشروع الدراسات القطرية الموجزة

٢٨- تستفيد الاستراتيجيات الفعالة لمنع الجريمة أكثر فأكثر من توافر إحصائيات موثوقة في مجال الجريمة ومن استخدامها. تمتد المبادرة التي استهلها المعهد لوضع قاعدة بيانات بشأن الإحصائيات الجنائية، والمشار إليها فيما سبق، المنطقة الأفريقية، ولا سيما أجهزة إنفاذ القانون ووضع السياسة العامة، بأداة ناجعة لترويج تبادل المعلومات والتشارك في أفضل الممارسات. وأخذت السلطات في المنطقة تبدي استعدادا متزايدا للاستجابة لطلبات المعهد واقتراحاته فيما يتعلق بتبادل الإحصائيات، كما يرتفع عدد التقارير التي تقدم إحصائيات وطنية وتزود قاعدة البيانات بالمعلومات. ويؤمل أن يُتاح التمويل اللازم لنشر الإحصائيات إلكترونيا، إذ من شأن ذلك أن يزيد من سهولة الوصول إليها. وسيطوّر المشروع قدرة المعهد على المشاركة في البرامج الدولية لمنع الجريمة بوصفه مصدرا من مصادر الإحصائيات المشروعة في مجال الجريمة الواردة من المنطقة الأفريقية.

٨- مجلة منع الجريمة

٢٩- وضع المعهد مشروعا لكي يقوم بانتظام بنشر تجميع لتقارير بحثية تتناول أنماط الجريمة والتدابير الوقائية. وسوف تُزود المجلة بالحكومات بمعلومات عن استراتيجيات مكافحة الجريمة

وأنماط الجريمة في منطقتها، وستتوطد التعاون مع دور النشر والمؤلفين وأهل الرأي في مؤسسات البحوث العاملة في مجال منع الجريمة، وستوسّع قاعدة اتصالات المعهد لتعزيز أنشطته.

٩- التعاون الفعال بين المعهد وشركائه

٣٠- أجريت اتصالات مع معاهد البحوث الأمريكية في واشنطن العاصمة من أجل إعداد أنشطة بحثية مشتركة، لا سيما في مجالات تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات في إنفاذ القانون وقضاء الأحداث ونشر أفضل الممارسات من خلال استخدام وسائط الإعلام التكنولوجية العصرية و/أو التقليدية في عصر الاتصال الحالي. ويعمل المعهد، من خلال المكتب دون الإقليمي التابع للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) في نيروبي ولجنة رؤساء أجهزة الشرطة في شرق أفريقيا، على توطيد التعاون بين الوكالات في مجال منع الجريمة. وذلك يؤدي إلى تحسين تبادل المعلومات ذات الصلة، وبخاصة بيانات الجريمة لا سيما فيما يتعلق بالوكالات التي تملك قدرات على الإبلاغ الحاسوبي. ويؤمل أن يتمكن المعهد، من خلال زيادة الاتصالات بمعاهد البحوث الأمريكية والمكاتب الإقليمية التابعة للانتربول وأجهزة الشرطة الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من الحصول على المساعدة التقنية للتغلب على الصعوبات التي تواجهها المنطقة في الوصول إلى مرافق الاتصال الحاسوبي. ويستكشف المعهد أيضا فرص التعاون مع هيئة التخطيط الوطنية في أوغندا، التي تعدّ عضوا في الآلية الإقليمية الجديدة من أجل وضع ضوابط تشريعية وإصلاح التشريع فيما يتعلق بالتنفيذ العملي لاستخدام المعلومات وتخزينها بوسائل الإرسال اللاسلكي. وتعتبر هذه المبادرة حيوية فيما يتعلق بالجهود التي تُبذل لمراقبة الجريمة الحاسوبية ومكافحة سوء استخدام الاتصال الإلكتروني، ومن شأنها أن تروّج لما يبذله المعهد من جهود في سبيل إذكاء الوعي وتعزيز وضع سياسة تتعلق بالجريمة الحاسوبية.

٣١- ويقوم المعهد أيضا بتوطيد تعاونه مع وسائط الإعلام بغية تعزيز الدعاية وتحديد إمكانيات إقامة تعاون مشترك مع وكالات أخرى بشأن مسائل تحظى باهتمام مشترك. ونظرا لما تتمتع به وسائط الإعلام من مرافق إلكترونية تمكّنها من القيام بتغطية محلية وإقليمية ودولية فعالة، فإنها تملك فروعا للمراسلين تغطي قضايا الجريمة وحقوق الإنسان والعدالة الجنائية في منشوراتها الفنية، وهو ما يساعد على توسيع الفرص لنشر المعلومات وإقامة شراكات مع القطاع الخاص.

١٠- تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة

٣٢- ما زالت الجهود تُبذل في سبيل وضع الصيغة النهائية لمشروع تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة، ويُتوقع أن يساعد ذلك في عملية تنسيق التشريعات والترويج لتوافق في الآراء في وضع صكوك إقليمية. ويجري التخطيط لاجتماع يلتقي فيه خبراء ووزراء لمناقشة مشروع اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة لكي تنظر فيه لاحقا الهيئة المعنية التابعة للاتحاد الأفريقي، وكذلك مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي.

١١- مشروع الدراسات الجنائية

٣٣- قام المعهد، إلى جانب حكومة أوغندا، بوضع مشروع لتحسين قدرة أجهزة إنفاذ القانون على كشف الجرائم والتحقيق بشأنها وتبسيط نظام الملاحقة من خلال استخدام ما هو متاح من خبرة ومعدات محلية وإجراء تحليل علمي للبيانات في المستشفيات والجامعات والمؤسسات البحثية وغيرها من الهيئات. وأعربت المكاتب الإقليمية التابعة للانتربول ولجنة رؤساء أجهزة الشرطة في شرق أفريقيا، وكذلك السفارة البلجيكية في كمبالا، عن اهتمامها بالتعاون مع حكومة أوغندا والمعهد على تنفيذ المشروع، والذي يُتوقع تعميمه في مرحلة لاحقة على أماكن أخرى في المنطقة.

رابعاً- التعاون والشراكة على الصعيد الدولي

٣٤- حافظ المعهد، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، على علاقة تعاون وثيق بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، التي تُشكّل برامجها عنصرا هاما من عناصر أنشطة المعهد في المنطقة الأفريقية. وشارك المعهد في اجتماع المائدة المستديرة الخاص بأفريقيا، الذي نُظّم في أبوجا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بالاشتراك بين حكومة نيجيريا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأفضى إلى وضع برنامج العمل لأفريقيا، للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، وإلى اتخاذ مجموعة من التدابير الاستراتيجية الرامية إلى مساعدة المنطقة الأفريقية في بناء القدرة على مكافحة الجريمة. ويمثل المعهد المنطقة في مشروع مُعنون "بيانات من أجل أفريقيا"، صُمّم لمساعدة أفريقيا بترويج آليات لجمع البيانات اللازمة لأغراض وضع السياسة العامة. وسوف تشمل مشاركة المعهد إنشاء شبكة للخبراء الأفريقيين بشأن الإحصائيات في مجال المخدرات والجريمة. وسيتم تحديد جهة تنسيق في كل بلد أفريقي من بين الموظفين الحكوميين أو الباحثين أو الأخصائيين

الممارسين في مجال بيانات المخدرات والجريمة والعدالة الجنائية والذين لهم اتصالات هامة بغية الترويج للمعلومات وتحليلها ونشرها، وفقا للمجموعة السادسة من برنامج العمل.

٣٥- وكما هو مبين، يحافظ المعهد أيضا على علاقة تعاون وثيق بالاتحاد الأفريقي وبهيئات إقليمية أخرى ومبادرات مثل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، سعيا إلى ترويج للتعاون الإقليمي باعتباره نهجا فعالا لإزالة العقبات أمام مبادرات منع الجريمة. وواصل المعهد مشاركته في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي، واستكشف المزيد من آفاق التعاون وإقامة شراكات جديدة.

خامسا- التمويل والدعم

٣٦- بلغ إجمالي موارد المعهد لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ما مقداره ٨٣٣ ٥٢٠,٧٨ دولارا. واستمدت الأموال من: (أ) الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء، وبلغت ٢٦٠ ٨٨١,٦٤ دولارا (٣١ في المائة)؛ (ب) حصة منحة الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ البالغة ٣٠٠ ٣٨٠ دولار (٤٦ في المائة)؛ (ج) إيرادات أخرى وردت من إيجار مباني المعهد ومرافقه وكذلك من فوائد على الودائع بلغت ١٩٢ ٣٤٨,٩٢ دولارا (٢٣ في المائة).

٣٧- وبلغ إجمالي موارد المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ما قدره ٥٦٨ ٢٤٧,٠١ دولار، وتتكون من: (أ) الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء (٤٠٦ ٣٦٠,٨٩ دولار)؛ (ب) حصة الشهور الستة المحصلة من منحة الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (١٣٥ ٢٠٠ دولار) (المبلغ المخصص الموافق عليه للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ هو ٣٨٠ ٣٠٠ دولار)؛ (ج) إيرادات أخرى وردت من إيجار مباني المعهد ومن فوائد على الودائع من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (٢٦ ٨٨٦,١٢ دولار).

ألف- الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء

٣٨- استطاع المعهد، خلال الفترة التي يتناولها التقرير، أن يحصل ما مقداره ٦٦٧ ٢٤٢,٥٣ دولارا، بفضل المدفوعات التي قدمتها الدول الأعضاء التالية: أوغندا (٢٦ ٤٢٤,١٩ دولار)؛ تونس (٦٨ ٨٧٣,٥٠ دولار)؛ الجماهيرية العربية الليبية

(٢٨ ٩٤٤,٥٠ دولارا)؛ جمهورية تنزانيا المتحدة (٣٥ ١٣٠,٤٦ دولارا)؛ جمهورية الكونغو (٦٧ ٢٤٩) دولارا)؛ السنغال (٣٧ ٤٤٤,٢٨ دولارا)؛ غامبيا (٤ ١٢٢ دولارا)؛ موزامبيق (٨ ٠٩٣ دولارا)؛ نيجيريا (٣٩٠ ٩٦١,٦٠ دولارا). ورغم أن المعهد ضاعف حملاته الرامية إلى زيادة التمويل مما أدى إلى جمع الأموال المذكورة أعلاه، فإن الرصيد غير المسدد من الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء لا يزال جد مرتفع. فحتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، لم يرد سوى ١ ٦٧٨ ٨٠٨,٩٦ دولارا من مجموع الاشتراكات المقررة البالغ ٤ ٣٨٢ ١١٦,٦٠ دولارا للفترة ١٩٨٩-٢٠٠٦، مما جعل الرصيد غير المسدد يبلغ ٢ ٧٠٣ ٣٠٧,٦٤ دولارا.

باء- منحة الأمم المتحدة

٣٩- تلقى المعهد منذ فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ منحة من الأمم المتحدة، واستمرت تلك المنحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بمبلغ قدره ٣٨٠ ٣٠٠ دولار. وكشفت تجربة الإنفاق في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على أن الحاجة تدعو إلى تأمين مبلغ قدره ٤٣٦ ٥١٨,٧٤ دولارا لتغطية رواتب الوظائف الفنية الأساسية للمدير ونائب المدير ومستشار البحوث ومستشار التدريب ومستشار المعلومات/التوثيق وموظف الشؤون الإدارية/المالية. وعلى ما يبدو، فإن المنحة لا تغطي سوى جزءا من رواتب الموظفين الأساسيين، أو نحو ٢٠ شهرا من مدفوعات المرتبات، بينما تم الوفاء بالمتطلبات الإضافية من الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء. وكما ورد في الفقرة ٤٥ من التقرير السابق الذي قدّمه المعهد إلى الجمعية العامة (A/60/123)، لم تتم إعادة تقدير قيمة المنحة لمراعاة تأثير التضخم وتقلبات سعر الصرف. ومن ثم يسترعي المعهد انتباه الجمعية العامة لمسألتي تطبيق معدلات التضخم وسعر الصرف على المنحة، لكي يتمكن على الأقل من الوفاء بمدفوعات مرتبات موظفيه الأساسيين.

٤٠- ويرغب المعهد في أن يُعرب عن تقديره للجمعية العامة ولجانها ذات الصلة على الدعم المالي الذي قدمته حتى الآن. ولتمكين المعهد من اعتماد مجموعة أجهز مناسبة لاستقطاب قوة عاملة تنافسية وذات مستوى رفيع وقادرة على تقديم الخدمات اللازمة لبلدان المنطقة والحفاظ على تلك القوة، لعل الجمعية العامة ترغب في أن تنظر في استعراض مستوى المنحة وكذلك تطبيق معدلات التضخم وسعر الصرف عليها، كما هو وارد في الفقرة ٣٩ أعلاه.

سادسا- مستقبل المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين: استراتيجيات من أجل استدامة وجود المعهد

٤١- أكدت الجمعية العامة من جديد، في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الواردة في قرارها ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، التزامها بتعزيز السلم والتقدم والديمقراطية من خلال تعهدات بالعمل ترمي إلى توفير حلول متعددة الأطراف في التصدي للتحديات التي تعوق تحقيق التنمية والسلم والأمن الجماعي، ومن خلال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ كما أكدت من جديد التزامها بالقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والرخاء الشامل للجميع من خلال إقامة شراكة دولية من أجل التنمية، واتباع سياسات عامة سليمة ترمي إلى تحقيق الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، وتعبئة الموارد المحلية وتعزيز التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية، وزيادة التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي من أجل التنمية.

٤٢- ومع أن هناك عملا دوليا إيجابيا من أجل تنشيط عملية التنمية من خلال برامج التخفيف من الديون وتحرير التجارة وزيادة المعونة زيادة هامة، فإن هذه الشروط لا تكفي لتغيير الحالة في أفريقيا. فالجرائم الخطيرة التي تُرتكب في القارة تهدد بأخطارها نوعية الحياة وإنفاذ القانون واستدامة التنمية الاجتماعية. وقد أدى نشوء قبول بصحة الصلة بين هذه العوامل إلى أن تكون القارة الشغل الشاغل على الصعيد العالمي لاتخاذ ما يلزم من التدابير التصحيحية من خلال برامج المساعدة التقنية على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي، بهدف تعزيز نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية، إلى جانب الحاجة إلى إدراج معايير لكي تكون الغلبة لسيادة القانون.

٤٣- وفي ذلك السياق، يعتبر المعهد آلية إقليمية فريدة تستطيع البلدان الأفريقية من خلالها أن تعزز تنميتها الاجتماعية عن طريق القضاء على تأثيرات الجريمة المعوقة عن طريق تعزيز القدرة على الصعيد المجتمعي، بما في ذلك تمكين المؤسسات وتشجيع السلطات على اعتماد تغيير في السلوك والمواقف، ومن ثم إرساء الأساس لنظم متطورة من الإدارة تدعمها نظم عدالة جنائية متينة.

٤٤- وفي قرار الجمعية العامة ١٧٦/٦٠، الذي لاحظت فيه أن الحالة المالية للمعهد قد أثرت تأثيرا شديدا في قدرته على تقديم خدماته إلى الدول الأعضاء الأفريقية بطريقة فعالة وشاملة، أثنت الجمعية العامة على المعهد لما يبذله من جهود من أجل تعزيز وتنسيق أنشطة التعاون التقني الإقليمية ذات الصلة بنظم منع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا؛ كما أثنت

على الأمين العام للجهود التي يبذلها لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتزويد المعهد بالموظفين الفنيين الأساسيين اللازمين؛ وكرّرت تأكيد الحاجة إلى زيادة تعزيز قدرة المعهد؛ وحثت الدول الأعضاء في المعهد على بذل جميع الجهود الممكنة في الوفاء بالتزاماتها تجاه المعهد؛ وأهابت بجميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية أن تتخذ تدابير عملية ملموسة لدعم المعهد؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يكثف الجهود لتعبئة جهود جميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم ما يلزم من دعم مالي وتقني إلى المعهد لتمكينه من الوفاء بولايته.

٤٥- ورغم أن مستقبل المعهد يتوقف كثيرا على الدعم الذي تُقدمه الدول الأعضاء فيه، فإن المعهد يقرّ بأن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها هذه البلدان تعوق تحقيق ذلك الدعم بالكامل. وبناء على ذلك، اتصل المعهد بوكالات أخرى واقترح عليها وضع ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف، بما في ذلك تنفيذ أنشطة مشتركة تستفيد منها الدول الأعضاء فيه. وفي ذلك السياق أقام المعهد شراكات مع القطاعات المصرفي والتجاري والصناعي في منطقة شرق أفريقيا، ومع منظمات المجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية ومجتمع المانحين والمؤسسات الأكاديمية، بهدف الحصول على الخبرة والمعرفة التقنية، ومع منظمات وسائط الإعلام، التي يمكن أن تزود المعهد بما يلزم من الدعاية وتعبئة الدعم.

٤٦- ونظرا لأن المعهد حريص على تعزيز موقفه أكثر بصفته وكالة لمنع الجريمة وآلية للتعاون الإقليمي، فهو يقف على أهبة الاستعداد لتوطيد شراكته مع مديرية الشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومع باقي شركائه ضمن شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛ وكذلك مع الآليات الإقليمية، مثل أجهزة الشرطة الإقليمية وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي يمكن من خلالها تعزيز تنسيق ومواءمة السياسات المتصلة بإنفاذ القانون ونظم منع الجريمة والعدالة الجنائية.

سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٤٧- أدى نشوء تفهم لضرورة التصدي لمشكلة الجريمة بغية ضمان التنمية الاجتماعية وإدامتها إلى استحداث مبادرات عملية ومحددة التصميم وتقتضي تفاعل العوامل، واتخاذ مجموعة من الأنشطة المدروسة التي تراعي الظروف السائدة. وبفضل الجهود المتضافرة التي يبذلها مجلس إدارة المعهد وشركاؤه واستمرار الدعم الذي تمده به الجمعية العامة، والذي نصّت عليه مؤخرا في قرارها ١٧٦/٦٠، استطاع المعهد أن يستجيب لاحتياجات

الدول الأعضاء فيه. وبغية تعزيز قدرة المعهد أكثر على الوفاء بولايته، سوف يستند المعهد إلى الأسس التالية: (أ) إتباع نهج عملي؛ (ب) الترويج لحوار فعال؛ (ج) إنشاء الشبكات؛ (د) التعاون الإقليمي.

ألف - اتباع نهج عملي

٤٨ - ستظل الأنشطة تركز بالأساس على الطلب استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في المعهد. والسمة السائدة في أفريقيا هي ندرة الموارد المتاحة للتدخل. ويقتضي منع الجريمة توزيع الموارد بحرص، وإرساء نظام فعال للعدالة الجنائية والحفاظ على نظام عدالة جنائية متين بغية كفالة الامتثال للقانون وحفظ النظام. وثمة عائق مالي ضمني يحول دون تحقيق ذلك. ولكن وبفضل استخدام الموارد المحلية المتاحة استخداما أمثل ومشاركة المجتمع المحلي في استراتيجيات منع الجريمة، والمعززة من خلال حملات إذكاء الوعي، سينفذ المعهد برنامج عمله المكثف بأنجع الطرق، من أجل استخدام الموارد المالية المحدودة بأقصى قدر من الفائدة. وسيوطد المعهد شراكته مع الوكالات والسلطات الحكومية المعنية بمنع الجريمة، وسيسعى إلى العمل مع المؤسسات التقليدية الثقافية والدينية، التي تمارس تأثيرا كبيرا على أعضائها، لا سيما من حيث الولاء والتصرف الشخصي أو السلوكي. وتملك هذه المؤسسات كذلك مواردها المالية الخاصة بها. وسيشجعها المعهد على إدماج قضايا منع الجريمة والعدالة الجنائية في أنشطتها. وسيستكشف إمكانات القيام بأنشطة مشتركة مع الوكالات الإنمائية في المنطقة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسيف ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الثنائيين.

باء - الترويج لحوار فعال

٤٩ - سوف يُحدد المعهد الدعم اللازم لتعزيز برامجه. وبعدها ركز المعهد فيما مضى على أمانات الوزارات، سوف يسعى اليوم أيضا إلى استكشاف سبل الاتصال برؤساء الوحدات والإدارات المتخصصة مثل سلطات الدخل الوطنية، وكذلك أجهزة الضرائب واتحادات أرباب العمل والعاملين ومؤسسات حقوق الإنسان. وتستطيع هذه الوكالات أن تساعد على الترويج لأهمية المعهد من حيث كفاءته وخبرته التقنيتين في تقديم المساعدة التقنية للسلطات الوطنية. وستقدم المعلومات أيضا من خلال البعثات الاستشارية إلى مختلف العواصم، مع المواظبة على تحديث موقع المعهد الإلكتروني على

الإنترنت بانتظام. وسيبذل المعهد الجهود لتعزيز جهات الاتصال القائمة وإنشاء جهات جديدة من خلال تعزيز تبادل المؤلفات والنشرات والمجلات. وتهدف هذه المبادرات إلى تحسين الاتصال وبناء القدرات على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي لأجل تحديد احتياجات الوكالات المعنية وأولوياتها. وعلاوة على ذلك، سيتم تعزيز رصد فعالية السياسات والتدابير التصحيحية، والترويج للبحوث ونشر المعلومات الحيوية بهدف تسهيل سبل الوصول إلى خدمات المعهد كذلك أمام الأعضاء فيه ولكي تكون له صلة وثيقة باحتياجاتها.

جيم - إقامة الشبكات

٥٠ - استطاع المعهد أن يكسب القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام في عداد الشركاء الهامين له، وسوف يطور أكثر شبكة اتصالاته بغية تقديم استجابة شاملة من خلال ما يلي:

- (أ) سوف يقدم القطاع الخاص المزيد من المساعدة من خلال حشد الموارد لبرامج منع الجريمة؛
- (ب) يقوم المجتمع المدني بإذكاء الوعي وتحسين تعبئة المجتمع المحلي دعماً لبرامج المعهد؛
- (ج) تقدم المؤسسات الأكاديمية المعرفة والخبرة التقنيتين، لا سيما لدعم البحوث ونشر أفضل الممارسات والمعلومات؛
- (د) تعزز وسائل الإعلام مسار تعبئة الدعم وتعزز الدعاية حول المعهد.

دال - التعاون الإقليمي

٥١ - بغية تمكين المعهد من تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء فيه على تحسين قدرتها على مواجهة مشاكلها المتعلقة بالجريمة، تدعو الحاجة إلى تعزيز الحوار مع السلطات الوطنية والخبراء المحليين. ولكن نظراً للقيود المالية، يواجه المعهد صعوبة في القيام بزيارات منتظمة إلى العواصم لتقدير احتياجاتها وتقييم تأثير المساعدة التقنية المقدمة. ولذا فإن المعهد سوف يعنى بزيادة استخدام عضويته في المنظمات الإقليمية لكي يصل إلى الدول الأعضاء فيه مزوداً بمجموعة متكاملة من البرامج المصممة لتلبية احتياجاتها. وسوف يواصل أيضاً تطوير الشراكات مع مجتمع المانحين بغية إدماج اقتراحات خاصة بمشاريع

منع الجريمة في الحُزم المالية الإجمالية المعدة لأجل فرادى البلدان أو الهيئات الإقليمية. ويخطّط المعهد أيضا لدراسة كيفية زيادة تعاونه مع مجتمع المانحين والجمعية العامة بغية اجتذاب المزيد من الدعم لأنشطة منع الجريمة في أفريقيا.
